جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة دفاتر اقتصادية

دورية علمية دولية مُحكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة

العدد الثاني عشر
جمادي الثاني 1437 **هـ / مارس** 2016 م

ردمد: 2170-1040 الإيداع القانوني: 4844-2010

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلة:
د. المختار حميدة

رئاسة التحرير:
محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:
د. مراد علة & د. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

خالد عيجولي	فؤاد محفوظي	سمير طعيبة
محمد علي الجودي	سليمان شيبوط	إسماعيل قشام
محمد شتوح	هبة طوال	محمد لعقاب
النعاس صديقي	علي حبيطة	كلثوم بوزيان
طارق هزرشي	حسينة تومي	طارق بن خليف

هيئة الاستشارة العلمية والتحكيم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. رابح زبيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. عمر عزاوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	أ.د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار – الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة – الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كرزابي	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	أ.د. أحمد جميل	جامعة البويرة – الجزائر
أ.د. إبراهيم بختي	جامعة ورقلة - الجزائر	د. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. المختار حميدة	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. موسى رحماني	جامعة بسكرة - الجزائر	د. أحمد ضيف	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	د. فاطنة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	د. أحمد بيرش	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	د. مراد علة	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. يحضية سملالي	جامعة الملك فيصل – السعودية	د. لخضر بن احمد	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط – الجزائر	د. العباس بهناس	جامعة الجلفة – الجزائر

قواعد و شروط النشر في المجلة

يسر هيئة تحرير مجلة **دفاتر اقتصادية** أن تستقبل الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بتخصصات العلوم الاقتصادية والإدارية باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من متخصصين، وتُطبق فيها شروط المجلات العلمية المحكمة، وترى أن تكون النصوص المرسلة وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون النص المرسل جديداً لم يسبق نشره.
- تخضع النصوص المرسلة لرأي محكمين من مختلف الجامعات المحلية والأجنبية.
- أن تُعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات، بما في ذلك التقديم للبحث، وتنسيق أقسامه، والتوثيق الكامل لمراجعه، وإعداد الجداول والأشكال البيانية بصورة تُيسر تصويرها للطباعة، وإدراج خلاصة تتضمن نتائج البحث.
- أن لا يتجاوز عدد صفحات النصوص المرسلة 20 صفحة.
- يُراعى في الصفحة الأولى من المقال إدراج الأتي: [عنوان المقال، إسم الباحث(ة) كاملاً، الدرجة العلمية، الكلية والجامعة مكان العمل].
- ضرورة إدراج ملخص للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد عن (08) أسطر بلغة المقال، وآخر بلغة مغايرة. وفي حالة المقالات باللغة الأجنبية يُشترط إدراج ملخص باللغة العربية.
- تُقدم البحوث مرقونة على صفحة A_4 [29.7ـ21×ـ] بحجم الخط Traditional Arabic 15، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 13، على أن تكون الهوامش في آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و 12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- حواشي المقال تكون وفق الشكل التالي: [2.5 سم للأعلى] و [2 سم للجهات الأخرى]، مع ترك مسافة 1 سم بين السطور.
- تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
- المجلة غير مُلزمة بإعادة النصوص إلى أصحابها سواءً نشرت أم لم تنشر، وتلتزم بإبلاغ أصحابها بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر النصوص وفق خطة التحرير، وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- تُقدم البحوث وفق نظام Word 2003 وتُرسل عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

rev.cahierseco@Gmail.com

☜ **إن أي مقال لا يتوافق وشروط النشر المنصوص عليها سابقا يُعتبر ملغياً، ولا يُخطر صاحبه بذلك.**

☜ **ترتيب المقالات في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا لمكانة الباحث.**

☜ **المقالات المنشورة في المجلة لا تُعبر إلا عن آراء أصحابها.**

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
▣ دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية ✍ د. آدم حديدي «جامعة الجلفة»	01
▣ دراسة العوامل المؤثرة على استخدام المؤسسات لأساليب التحوط ضد تغيرات أسعار الصرف ✍ أ. رضوان عامري & أ.د. محمد بشير لبيق & د. فتيحة بلجيلالي «المركز الجامعي بغليزان & جامعة سيدي بلعباس & جامعة تيارت»	19
▣ اتفاقية بازل3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية ✍ أ.د. موسى رحماني & مريم زايدي «جامعة بسكرة»	28
▣ واقع التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة قياسية ـ ✍ أ. سعد مرزق «جامعة الجلفة»	50
▣ دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المناطق الريفية ✍ د. سامية بلاغ «جامعة الجزائر3»	67
▣ المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال اتجاه التنمية المستدامة ✍ د. بسمة عولمي « جامعة تبسة»	78
▣ متطلبات تحقيق النظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي ✍ د. محمد بوحديدة & أ. عمر قمان «المدرسة العليا للتجارة & جامعة الجلفة »	95
▣ أثر أهمية الرضا الوظيفي في تحسين الإنتاجية ✍ أ. حياة طهراوي & د. سليمان بوفاسة «جامعة المدية»	109
▣ محاولة تحليل و تقييم تجربة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ✍ أ. عبد الجليل مقدم «جامعة بشار»	131
▣ دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ✍ أ. إبراهيم مسلم «جامعة الجلفة»	145
▣ استهداف التضخم في السودان في الفترة (2000 - 2013) ✍ عز الدين لكحل «جامعة البليدة2»	159

▣ مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 176

✍ د. علي سماي & أ. خلف الله بن يوسف «جامعة المدية & جامعة غرداية»

▣ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 195

✍ د. أنفال نسيب «جامعة بسكرة»

▣ تحليل الطلب على الخدمات الفندقية (المبيت) باستعمال متوسطات مبيت السائح الواحد 212

✍ أ. يوسف شرع & د. عبد القادر خليل «جامعة غرداية & جامعة المدية»

▣ القيادة التحويلية وأثرها على الولاء المعياري 227

✍ أ. بلقاسم العسالي «جامعة الجلفة»

▣ دور المعلومات في تعزيز كفاءة السوق المالي 243

✍ أ. مبارك بن زاير «جامعة بشار»

▣ نظام إدارة الجودة ISO 9001 كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية 256

✍ أ. يزيد قادة «جامعة سعيدة»

▣ دور الإعلان الإلكتروني في اتخاذ قرار الشراء 268

✍ د. عبد القادر قرش & عائشة بوعامر «جامعة الأغواط»

▣ *LE ROLE DU COSMOPOLITISME DES MANAGERS ETRANGERS DANS L'ADAPTATION DE LEURS STYLES DE DIRECTION A LA CULTURE DU PAYS HOTE* 01

✍ *AICHA Bensaâd «Université de Djelfa»*

دراسة العوامل المؤثرة على استخدام المؤسسات لأساليب التحوط ضد تغيرات أسعار الصرف

- دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الجزائرية-

رضوان عامري
أستاذ مُساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي بغليزان

محمد بشير لبيق
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة سيدي بلعباس

فتيحة بلجيلالي
أستاذة مُحاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة تيارت

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى استخدام المؤسسات الجزائرية لأساليب التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف، حيث تم الاعتماد على استبانة موزعة على 33 شركة جزائرية، بالإضافة إلى دراسة تأثير خصائص المؤسسات على تبني أساليب التحوط.

و قد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الجزائرية تتبع أساليب التحوط ضد تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بنسبة قدرت بـ 59.2 %، حيث تحتل البنوك الصدارة في ذلك، إضافة إلى أن المؤسسات الكبيرة هي الأكثر انتهاجا لمثل هذه الطرق.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، مخاطر سعر الصرف، أساليب التحوط.

Résumé :

Le but de cet article est d’étudier l'utilisation des méthodes de couverture par les entreprises algériennes contre les fluctuations des taux de change, en s'appuyant sur un questionnaire distribué à 33 entreprises algériennes, ainsi d’étudier l'effet des caractéristiques des entreprises à adopter les méthodes de couverture.

L’étude a conclu que les entreprises algériennes suivent les méthodes de couverture contre les fluctuations des taux de change à 59.2%, où les banques restent les premières, de plus les grandes entreprises sont les plus poursuit à de telles méthodes.

Mots-clés: Taux de change, risque de taux de change, méthodes de couverture

مقدمة

تعتبر التغيرات غير المتوقعة لأسعار الصرف من أكبر العقبات التي تواجهها المؤسسات بمختلف أنواعها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسات المتعاملة مع نظيراتها الأجنبية، الأمر الذي يجعلها تتكبد خسائر جسيمة، بالإضافة وقوف مثل هذه المشكلات حاجزا أمام تحقيق الأهداف المسطرة على المستويين البعيد و القريب على حد سواء. الأمر الذي دفع بالمؤسسات إلى إيجاد طرق و وسائل تساعدها على التقليل من المخاطر المحتملة من تقلبات أسعار الصرف، عن طريق التضحية بأرباح محتملة الوقوع في المستقبل و هذا ما يعرف بالتحوط ضد تقلبات أسعار الصرف (HEDGING).

أولا: مشكلة الدراسة

استُمدت مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على دراسات سابقة في مجال سعر الصرف و بناء على ذلك يمكن طرح تساؤل الدراسة كما يلي:

ما مدى استخدام المؤسسات لأساليب التحوط ضد تغيرات أسعار الصرف؟ و ما هي العوامل المؤثرة في ذلك؟

و ينبثق عن الإشكال الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما المقصود بمخاطر سعر الصرف؟
- ما المقصود بالتحوط ؟ و ما هي أساليبه؟
- هل تؤثر خصائص المؤسسة على تبني طرق و أساليب التحوط؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تتأتى أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع سعر الصرف، بالإضافة إلى أنها لا تزال حقلا خصبا للدراسة و محل نقاش بين الدارسين و الباحثين فيها.

- يعتبر أي تغيير سواء كان ايجابيا أو سلبيا في أسعار الصرف ذو تأثير كبير على دخل المؤسسات (ربح / خسارة)؛
- تلعب العملات الأجنبية دورا كبيرا في تحديد أرباح المؤسسات الاقتصادية؛
- يمكن للتحوط أن يحمي مختلف المؤسسات من مخاطر أسعار الصرف، و بالتالي ضمان بقائها و استمراريتها.

ثالثا: أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- كشف الغطاء عن أساليب التحوط و مدى استجابة المؤسسات لمثل هذه الطرق؛
- دراسة تأثير خصائص المؤسسات على انتهاجها لأساليب التحوط من مخاطر سعر الصرف.

رابعا: فرضيات الدراسة

استنادا إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية 01:

- هناك العديد من أساليب التحوط المستخدمة ضد تغيرات أسعار الصرف، و التي تختلف من حيث مبدئها.

الفرضية الرئيسية 02:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المؤسسة و اتباع أساليب التحوط.

خامسا: مجتمع و عينة الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة و أهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من مجموعة من المؤسسات الجزائرية و البالغ عددها 33 و المتعاملة بالعملات الأجنبية، عن طريق توزيع استبانة صممت خصيصا لذلك.

سادسا: منهج الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة.

سابعا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تحددت الدراسة زمنيا بفترة سنة 2013.

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مجموعة من المؤسسات الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري

1- سعر الصرف

وردت العديد من التعاريف لمفهوم سعر الصرف، نذكر منها:

نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني أين يتشكل سعر الصرف في ظله وتتحقق عملياته، هذا القانون يعمل على نمذجة تذبذبات أسعار الصرف وتأطير تصحيحها على قيمتها النظرية.[1]

ويقصد بنظام سعر الصرف مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد اللعبة Rules of the game التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي.[2]

- يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.[3]

- هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، و كثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات و توفير الواردات.[4]

- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، و هو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات.[5]

و عليه يمثل سعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة و الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، و في الواقع يوجد طريقتان لتسعير العملات:

أ- التسعير المباشر: و هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، و حاليا يوجد القليل من الدول التي تستخدم هذه الطريقة.

ب- التسعير غير المباشر: و هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و معظم الدول تستخدم هذه الطريقة بما فيها الجزائر.[6]

أنواع أسعار الصرف:

يوجد نوعين لسعر الصرف وهما :

أ- سعر الصرف العاجل أو الحاضر : حيث تتم المعاملات طبقا للسعر الحالي، إذن فسعر الصرف الحاضر يخص التعامل بالصرف الأجنبي بمبادلة العملات أو تسليمها فورا وبالسعر السائد وكأقصى تقدير يومين من تاريخ الاتفاق على العملية، ويتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر وهذا طبقا لعرض العملات والطلب عليها.

ب- سعر الصرف الآجل : حيث تتم المعاملات طبقا لسعر آجل أو لاحق، إذن فسعر الصرف الأجل يخص التعامل عندما يتم مبادلة العملات أو تسليمها بعد فترة من تاريخ إبرام العقد، وبالتالي فإن بيع وشراء العملات الأجنبية يتم وفقا لسعر آجل*.

2- أسباب تقلبات سعر الصرف

يتأثر سعر صرف العملة في أي دولة بمجموعة من العوامل أهمها الآتي[7]:

أ- توقعات الفئات المتعاملة في سوق العملات سواء داخل الدولة أو خارجها وتتأثر توقعات تلك الفئات بمخزون العملات في حوزة الدولة وسعر الفائدة ونسبة التضخم.

ب- حركة التجارة من دولة إلى أخرى على كمية العرض والطلب على العملة الخاصة بتلك الدولة، فإذا زادت واردات دولة عن صادراتها اضطرت تلك الدولة إلى رفع فروق تلك الزيادة بعملتها المحلية مما يؤدي إلى زيادة العرض من عملتها المحلية عن الطلب عليها في السوق العالمية وبالتالي ينخفض سعرها .والعكس يحدث بالنسبة للدول التي تزيد صادراتها عن وارداتها، ومن أمثلة الدول من النوع الأول معظم الدول النامية، أما الدول التي من النوع الثاني فهي غالبية الدول المتقدمة.

ج- يؤثر التضخم أيضاً على قيمة عملة الدولة، فإذا زاد معدل التضخم في دولة ما عن معدل التضخم في دولة أخرى أدى ذلك إلى انخفاض سعر صرف عملة الدولة الأولى بالنسبة لعملة الدولة الثانية، والعكس يحدث عندما تقل نسبة التضخم في دولة ما عن نسبة التضخم في دولة أخرى.

د- المضاربة التي يمكن أن تؤثر على تقلبات سعر الصرف و كذا الأداء الاقتصادي المؤسساتي، فالمضارب يتحمل خطرا بأمل الحصول على أرباح بين فروق الأسعار الحالية و الآجلة.[8]

هـ- يؤدي الاتجار بالعملة وهو ما يعرف باسم ***Arbitrage*** (شراء وبيع العملة في الوقت نفسه لتحقيق ربح نتيجة لعدم تحقق التوازن في سعر صرف تلك العملة في سوقين مختلفين) إلى رفع أو خفض سعر صرف عملة بالنسبة لعملة أخرى مما ينتج عنه تحقيق التوازن بين أسعار العملات في الأسواق المختلفة.

3- أساليب مواجهة مخاطر سعر الصرف

قبل الخوض في الحديث عن أساليب مواجهة خطر سعر الصرف، يتوجب علينا الوقوف عند التعاريف التي وردت حول هذا النوع من المخاطر، و التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

- خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير ، عمليات مالية) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية"[9] و خطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للآجال الفاصلة بين إعداد الطلبية و التسوية النهائية لها.

- مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، و كذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية و هي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط"[10] و أن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر،الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية و المالية مع الخارج.

و عليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم و الدفع لنشاطات تلك المؤسسات، و هو لا ينشأ مباشرة عند إتمام أو إبرام العملية التجارية أو المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذى يعتبر حينها خطر محقق، بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن تصدير أو استيراد سلعة معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبية و هو ما يسمى بخطر سعر الصرف المحتمل أو المتوقع.[11]

هناك العديد من الاساليب المتبعة لمواجهة تقلبات أسعار الصرف نذكر منها:

- التعامل بالعملة المحلية و الابتعاد عن التعامل بالعملات الأجنبية؛
- تقليل الاحتفاظ بالعملات المتوقع انخفاض قيمتها؛
- التعامل بالعملات المنخفضة في أسواق مالية غير الأسواق المالية للبلد الأم؛
- توظيف أموال المؤسسات التي تعاني من انخفاض سعر الصرف في المجال العقاري و سوق الأوراق المالية؛
- تعديل شروط منح القروض في حال توقع تقلبات في أسعار الصرف؛
- العمل على تسديد الديون و تحصيل المستحقات وفق تغيرات أسعار الصرف؛
- في حالة توقع حدوث انخفاض عملة ما، يتم بيعها و شراء عملة أقوى؛
- اللجوء إلى الإقراض المحلي في حال انخفاض سعر صرف العملة المحلية؛
- تعديل مستويات المخزون حسب توقعات أسعر الصرف؛
- استخدام عملات مستقرة نسبيا في حال الاستيراد و التصدير؛
- شراء الأسهم من الشركات القابضة في حال انخفاض سعر الصرف؛
- السعي للاقتراض قبل انخفاض العملة.

المحور الثاني: الإطار العملي

من أجل اختبار مدى استخدام المؤسسات الجزائرية لأساليب التحوط ضد مخاطر سعر الصرف، و دراسة بعض العوامل المتعلقة بهذا القرار، تم تصميم استبانة وُزِّعت على 33 مؤسسة.

1- خصائص المؤسسات محل الدراسة:

من أجل إعطاء دقة أكبر لعينة الدراسة كان لابد لنا من تحديد خصائص المؤسسات و ذلك حتى تساعدنا و تحليل نتائج الدراسة كون معرفة الخصائص يعطي نظرة أكثر دقة و شمولية و قد تلخصت خصائص المؤسسات محل الدراسة في العناصر التالية:

الجدول رقم 01: خصائص المؤسسات محل الدراسة

الخصائص	الفئة	العدد	النسبة
نوع المؤسسة	- بنك	13	% 39.40
	- صناعية	9	% 27.27
	- تجارية	11	% 33.33
رأس المال	- أقل من 5 مليار دينار	19	% 57.58
	- أكثر من 5 مليار دينار	14	% 42.42
طبيعة المؤسسة	- جزائرية	25	% 75.76
	- مختلطة	8	% 24.24

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسات محل الدراسة

دراسة درجة الارتباط بين خصائص المؤسسات محل الدراسة:

يلخص الجدول أدناه درجة الارتباط بين خصائص المؤسسات:

الجدول رقم 02: معامل الارتباط بين خصائص المؤسسات محل الدراسة

	نوع المؤسسة	رأس المال	طبيعة المؤسسة
نوع المؤسسة	1	0,760	0,674
رأس المال	0,760	1	0,986
طبيعة المؤسسة	0,674	0,986	1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم 02 يلاحظ وجود ارتباط قوي ايجابي بين خصائص المؤسسات، كما أظهرت النتائج أن هناك ارتباطا قويا بين البنوك و رأس المال، و بين البنوك المختلطة و أس المال.

2- تحليل نتائج الدراسة

2-1- ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للاستبانة ككل، ولكل مجال من مجالاتها و قد دلت النتائج على أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا) للاستبانة ككل كانت مرتفعة ومقبولة ودالة إحصائيا (0.903)، وكذلك في جميع مجالات الاستبانة، وذلك بالمقارنة مع النسبة المعيارية المقدرة بـ (0.60)، وبذلك تكون الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وقابلة للتوزيع وصالحة لغايات التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

2-2- تحليل و مناقشة فرضيات الدراسة

- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: هناك العديد من أساليب التحوط المستخدمة ضد تقلبات أسعار الصرف، و التي تختلف من حيث مبدئها.

الجدول رقم 03: اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	الترتيب
01	تقليل الاحتفاظ بالعملات المتوقع انخفاض قيمتها	2.82	6
02	السعي للاقتراض قبل انخفاض العملة	2.92	5
03	استخدام العملة المحلية في حال توقع حدوث انخفاض سعر الصرف	1.92	9
04	تسديد الديون في حال انخفاض العملة	4.35	1
05	التعامل بالعملات المنخفضة في أسواق مالية غير الأسواق المالية البلد الأم	2.16	8
06	توظيف أموال المؤسسات التي تعاني من انخفاض سعر الصرف في المجال العقاري و سوق الأوراق المالية	2.61	7
07	شراء الأسهم من الشركات القابضة في حال انخفاض سعر الصرف	3.77	3
08	البيع و بأسعار مرتفعة لفروع المؤسسات التي تعاني من انخفاض عملتها	3.44	4
09	محاولة الاستيراد و التصدير بعملات مستقرة	1.86	10
10	في حالة توقع حدوث انخفاض عملة ما، يتم بيعها و شراء عملة أقوى	3.82	2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

- **نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المؤسسة و اتباع أساليب التحوط.

الجدول رقم 04: اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

الفقرة	العبارات	تحليل التباين
01	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المؤسسة و اتباع أساليب التحوط	17.89
02	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس مال المؤسسة و اتباع أساليب التحوط	11.21
03	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المؤسسة و اتباع أساليب التحوط	6.73

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة التباين ANOVA لخصائص المؤسسات تختلف عن مستوى المعنوية و المقدر بـ 5 %، و عليه يتم رفض الفرضيات العدمية الثلاث، و بالتالي فإنه توجد علاقة بين خصائص المؤسسات و تبني أساليب التحوط.

الجدول رقم 05: اختبار المتوسطات لخصائص المؤسسات

الخصائص	الفئة	المتوسط الحسابي	الترتيب
نوع المؤسسة	- بنك	3.82	الأول
	- صناعية	2.01	الثالث
	- تجارية	2.81	الثاني
رأس المال	- أقل من 5 مليار دينار	2.79	الثاني
	- أكثر من 5 مليار دينار	3.71	الأول
طبيعة المؤسسة	- جزائرية	1.92	الثاني
	- مختلطة	2.64	الأول

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يعرض الجدول أعلاه اختبار المتوسطات لخصائص المؤسسات محل الدراسة، و الذي يوضح أن للخصائص أثرا كبيرا على اتباع المؤسسات لأساليب التحوط، فيظهر أن البنوك هي أكثر المؤسسات انتهاجا لأساليب التحوط، تليها المؤسسات التجارية، و من ثم الصناعية، كما أن الشركات ذات الأصول الكبيرة تتبع و بصورة أكبر طرق التحوط أكثر من غيرها من المؤسسات ذات الأصول الأقل، في حين تبقى المؤسسات المختلطة أفضل من الجزائرية في اتباع أساليب التحوط.و هو ما يجعلنا نتساءل عن جدوى مصلحة المالية في المؤسسات الوطنية خصوصا دائرة تسيير المخاطر و تسييرها.

3- النتائج و التوصيات

خلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتي من خلالها سيتم تقديم توصيات يمكن أن تزيد من اتباع المؤسسات الجزائرية لأساليب التحوط ضد تغيرات أسعار الصرف نذكر منها:

- ضرورة تبني أساليب التحوط ضد تغيرات أسعار الصرف، و تأهيل إطارات خاصة بها؛و خصوصا في ظل اعتماد الدولة على الاستثمار الاجنبي المباشر و مبدأ الشراكة الذي يقتضي دائما تحليل القوائم المالية و كذا مبدأ تقسيم الأرباح أو توزيع تحميل الأعباء و التكاليف .

- لا حظنا من خلال طرحنا الأسئلة على بعض المحاسبين في المؤسسات المدروسة جهلهم لمعايير المحاسبة الجديدة و لذا كتوصيات نوصي بأن تقام دورات تكوينية في هذا المجال.

من بين النتائج التي توصلنا إليها أيضا هي أن المؤسسات الجزائرية ليس لديها أي فكرة عن كيفية و طرق إدارة سعر الصرف و لا تعطيه أي قيمة ، أي أن المؤسسات المدروسة ليس لديها أي سياسة أو استراتيجية في هذا المجال و حسب رأينا نحن كباحثين نعتقد أن السبب راجع إلى غياب سوق مالي فعلي و حقيقي و أيضا لأن الدولة هي التي تتحكم في هذا السوق و بالتالي فهي الفاعل الوحيد لذلك فإن أغلب المؤسسات تجهل أو تتجاهل إدارة مخاطر سعر الصرف.

- إدارة مخاطر الصرف تعتبر عملية ذات درجة كبيرة من التعقيد بالارتباط و التطورات المتجددة باستمرار بشأن التقنيات المستعملة للوقاية من مخاطر العملة، مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية و منتظمة من قبل المكلفين بتأديتها؛ خصوصا و أن تقلبات الصرف تقريبا يومية و هو ما يتطلب من المؤسسات إعداد دراسات استشرافية لتقلبات الصرف تحد من تأثير هذه التقلبات على الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

- إقامة مصلحة خاصة في كل مؤسسة تُعنى بإدارة المخاطر عموما، و مخاطر سعر الصرف بشكل خاص؛ و هذه المصلحة ومن خلال الدراسات التي تقوم بها يمكنها أن تساهم في اتخاذ القرارات من جهة كما يمكنها أن تكون هيئة استشارية في حالة إقدام المؤسسة على اتخاذ قرارات أو الشروع في انجار استثمارات مستقبلية.

- تخصيص اعتمادات مالية لتكوين الكفاءات البشرية لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في مجال إدارة مخاطر سعر الصرف من خلال استخدام التقنيات المنبثقة عنها بفعالية.

المراجع و الهوامش:

[1] Michel Jura, « Technique Financière Internationale », 2ème Edition Dunod, 2003, p 117.

[2] سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم"، الجزء الثاني ، الدار المصرية اللبنانية، 1994 ، ص181.

[3] شمعون شمعون، "البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر و التوزيع، الجزائر، 1994.

[4] محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966.

[5] عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003- 2004.

[6] الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007 .

* بمعنى أن التسليم يكون مؤجلاً إلى حين دخول التاريخ المتفق عليه.

[7] bu.edu.eg/olc/images/8th-15%20(4).pdf

[8] Bernard Guillochon , Annie Kawecki , « Economie internationale » , 4ème Edition Dunod, Paris , 2003, p 275.

[9] Xatier B; Didier M; Dahlia T, « Le marché des changes et la zone franche », EDICEF, France, 1989.

[10] Bernard Mardis, Oliver L S, « Risque de change et gestion de la trésorerie internationale », Ed Dunod, Paris, 1981.

[11] عبد الحق بوعتروس، "تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف"، مؤتمر "إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة، الأردن.

الملحق: قائمة المؤسسات المشمولة بالدراسة (عيّنة الدراسة):

- بنك الجزائر الخارجي.
- البنك الوطني الجزائري.
- القرض الشعبي الجزائري.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- بنك التنمية المحلية.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- بنك البركة الجزائري.
- سيتي بنك/فرع بنك.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر.
- تروست بنك-الجزائر.
- هاوسينغ بنك الجزائر.
- بنك الخليج-الجزائر.
- ناتيكسيس-الجزائر.

- Groupe Riadh El Feth GREF Algérie
- Leader Aluminium Algérie
- Tubex Algérie
- BCR
- CEVITAL
- ROUIBA
- IFRI
- AIR ALGERIE
- ALGERIE TELECOM
- SONATRACH
- DJEZZY
- ENIE - ةالمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكتروني
- Eniem Algeria
- Groupe Industriel SIDER
- Groupe SAIDAL
- ENAP Algerie
- Mouzaia Plastique Algerie
- Algérienne des Fonderies de Tiaret ALFET
- CONDOR
- TAPIDOR